اللجنة المشتركة عقدت اجتماعاً لبحث الحالية المالية للدولة

الحكومة للنواب : صندوق الأجيال « متين » والاحتياطي العام يتناقص ويحتاج إلى تعزيز

■ ناصر الصباح : الاجتماع الموسع كان ممتازاً وتفاهمنا على مستقبل الكويت

■ الحجرف: تباحثنا مع النواب بشفافية عالية والملف يتطلب تضافر وتعاون الجميع

الشيخ ناصر الصباح أثناء الاجتماع

جانب من الاجتماع

■ الإذن للحكومة بالاقتراض سيوفر بعض السيولة ولكنه ليس هو المعالجة الوحيدة

■ عاشور: النواب أصروا على أن يذهب الاقتراض إلى مشاريع رأسمالية وليس للإنفاق العام

■ العدساني: الحكومة تعطي رؤية تشاؤمية رغم أن هناك ارتفاعاً في إيرادات الاستثمار

عقدت امس الأول اللجنة المشتركة بين لجنة الميزانيات ولجنة الشؤون المالية ولجنة الشؤون التشريعية اجتماعا لبحث الحالية المالية للدولة والاحتياطي العام بحضور10 نواب ومن الحكومة النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء انس الصالح ووزير المالية نايف الحجرف ووزير ة الشؤون الاجتماعية والعمل وزير ة الدولة للشؤون الاقتصادية هند الصبيح ووزير الدولة لشؤون مجلس الأمة عادل الخرافي ومحافظ البنك المركزي محمد الهاشل والعضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار فاروق بستكي ومسؤولين من المجلس الأعلى للتخطيط .

من جهته أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع الشيخ ناصر الصباح أن الاجتماع الموسع كان ممتازا ومثمرا بالتعاون مع الإخوة النواب.

وقال الشيخ ناصر في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن الهدف من الاجتماع هو التفاهم على مستقبل الكويت .

ومن جانبه قال النائب صالح عاشور إن اجتماع اللجنة المشتركة بحث تصحيح الخلل في الميزانية ومشروع مدينة الحرير وأيضا قرض الـ 25 مليار لمدة 30 سنة حيث حاولت الحكومة اقناع النواب بأهمية الاقتراض وأن الوقت الحالي هو افضل فرصة مواتية للاقتراض.

وأضاف أن محافظ البنك المركزي أسهب في الشرح وكان رأي النواب أن يذهب الاقتراض لمشاريع راسمالية وتوضح الحكومة المشاريع التي تنوي تنفيذها بحيث لا يذهب القرض للانفاق العام ويشكل عبئا على الدولة وكان هناك اصرار من قبل النواب على هذا الأمر.

من ناحيته قال مقرر لجنة الميزانيات النائب رياض العدساني إن احتياطي الاجيال القادمة يقف على أرض صلبة ولكن الاحتياطي العام متذبذب.

وأضاف أن الحكومة تعطي رؤية تشاؤمية رغم ان هناك ارتفاعا في ايرادات الاستثمار ولكن يجب التخلص من السموم الاستثمارية مثل الاستثمارات غير المدرة مشيرا إلى أن العوائد الاستثمارية بشكل عام تفوق ايرادات النفط.

وقال العدساني «اوصلنا رسالة للحكومة بعدم تقنين الدعوم او التعرض لدخل المواطن واكدت رفضي للتوجه الحكومي بالاقتراض اذ لا يوجد عجز فعلي ويجب تحويل الأرباح المحتجزة إلى الاحتياطي العام وقيمتها 20 مليارا والاقتراض يتم من احتياطي الاجيال القادمة الى الاحتياطي العام

وأوضح وزير المالية د. نايف الحجرف أن الاجتماع استهدف توضيح التحديات الحقيقية التي تواجهها الدولة في الحفاظ على الاحتياطيات العامة .

وقال في تصريح للصحافيين عقب الاجتماع إن وزارة المالية توقفت على بعض التحديات الحقيقية في تمويل أو الحفاظ على الاحتياطي العام وكما هو معلوم هناك الاحتياطي العام للدولة وهو الذي نعني به كوزارة مالية ومن خلاله يتم تمويل الميزانية واحتياجات وزارة المالية وهناك أيضا احتياطي الأجيال القادمة المنشأ بقانون ولا يتم السحب منه إلا بقانون.

وشدد الحجرف على أن متانة الاحتياطيات المالية مهمة جدا وبالتالي تم خلال العرض الذي قدم لمجلس الوزراء الأسبوع الماضي تسليط الضوء على ما يواجه الاحتياطي العام والوسائل والحلول المقترحة نحو تعزيز الاحتياطي العام لكي يتمكن من أداء دوره في تمويل احتياجات ميزانية الدولة .

وبين أن الاجتماع اتسم بشفافية عالية ومصارحة مع النواب انطلاقا من المسؤولية المشتركة ولأن هذا الملف يتطلب تضافر وتعاون الجميع .

وقال» أكدنا أن أداء احتياطي الأجيال القادمة متين جدا ويستند على أرضية صلبة جدا ولكن أداء الاحتياطي العام وتحديدا السيولة في الاحتياطي العام تتناقص بشكل كبير جدا وتحتاج إلى تعزيز وتدعيم ومعالجة» .

وبين الحجرف أن من ضمن المعالجات هو مشروع القانون بالإذن للحكومة بالاقتراض الذي تمت مناقشته في اللجنة المالية ومدرج الآن على جدول أعمال مجلس الأمة.

وأكد أن هذا القانون سيوفر بعض السيولة لتمويل الاحتياطي العام ولكنه ليس هو المعالجة الوحيدة بل هو جزء من مجموعة معالجات يجب أن تتم بشكل متزامن .

وأشار إلى أن هناك معالجات قصيرة الأجل وهناك معالجات متوسطة وطويلة الأجل وما تم استعراضه في البرنامج الوطني للاستدامة المالية والاقتصادية الذي عرض على مجلس الأمة يستهدف العجز بحدود 3 مليارات دينار بحلول عام .ورأى الحجرف أن الاجتماع إيجابي جدا تم خلاله الاستماع إلى الكثير من الآراء مشيرا إلى أن الحالة المالية للدولة ستعرض في نهاية دور الانعقاد وأيضا سيكون هناك تفصيل للكثير من البيانات .

وأعلن الحجرف عن الاتفاق على أن تتم اجتماعات أخرى فنية لوضع الحلول وإيجاد الآلية المثلى لتنفيذها سواء بالتشريع وهذا يتطلب موافقة البرلمان أو تكون حلول ضمن صلاحيات مجلس الوزراء لكي نعمل على معالجة هذا الملف المهم .

وعن تحفظات النواب على صرف المبالغ التي ستقترضها الدولة قال الحجرف إن من يقترض هو الاحتياطي العام وهو من يمول الميزانية سواء كانت مشاريع رأسمالية أو مشاريع تشغيلية.

وأوضح أن توجيه الاقتراض بسندات محددة لمشاريع محددة يحتاج تشريعا ينص على ذلك

عقدت اجتماعها بحضور وزير التربية

«التعليمية» تستكمل مناقشة الاقتراحات بقوانين في شأن الوظائف المساندة

عقدت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد اجتماعا امس الاول بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي لاستكمال مناقشة الاقتراحات بقوانين في شان الوظائف التعليمية المساندة.

وقال رئيس اللجنة النائب د. عودة الرويعي إن اجتماع اللجنة ناقش الاقتراحات بقوانين المتعلقة بالوظائف التعليمية المساندة بحضور وزير التربية وزير التعليم العالي د. حامد العازمي.

واضاف الرويعي انه تم التباحث حول هذه الوظائف وإنصافها موضحا ان الجميع متفق على اهمية مناقشة مثل هذه الأمور التي مازالت مستمرة منذ سنوات.

وقال إنه تم الاختلاف على بعض النقاط التي سيتم حلحلتها في اجتماعات مقبلة نظرا لضيق الوقت في الشهر الفضيل، مؤكدا ان الوزارة وعدت بانها ستقوم بتقديم تعديلات مالية وادارية في هذا الشهر لانهم ينتظرون الرد من ديوان الخدمة المدنية للنظر بالتكلفة المالية.

وبين الرويعي ان اللجنة اقترحت «بان ننهي هذا القانون ونتفق ونصوت عليه وإذا قدمت الحكومة شيئا قبلنا به وان لم يكن هناك توافق فإن اقتراحنا موجود وسيدرج على جدول الأعمال».

اجتماع اللجنة التعليمية

أكدت أن هناك جهات لم تزود اللجنة بالمعلومات التي طلبتها

«الإحلال والتوظيف» توصي بعدم وجود استثناءات للوظائف المباشرة

اجتماع لجنة الاحلال

قال عضو لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائب صالح عاشور: اجتمعنا أمس مع ديوان الخدمة وإلى الآن هناك جهات لم تزود اللجنة بمعلومات ومن الواضح أن هناك انعداما في التنسيق بين الجهات الحكومية لعدم تزويدنا.

وأوضح عاشور أن اللجنة خلصت إلى التوصية بإلغاء توصية استثناءات التوظيف المباشر من قبل الجهات المستقلة فأي توظيف يجب أن يكون عن طريق الديوان «وستضمن هذه التوصية في تقريرنا الذي سنرفعه إلى مجلس الأمة».

طالب بنسخة من جميع التعاقدات التي تمت بين الوزارة والمستشارين غير الكويتيين

راكان النصف يسأل الجبري عن إجراءات «الإعلام» حيال المتسببين في هدر المال العام

وجه النائب راكان يوسف النصف سؤالاً إلى وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري عن الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإعلام حيال المتسببين في هدر المال العام نتيجة التباطؤ أو التقاعس في تنفيذ مهامهم.

ونص السؤال على ما يلي:

نصت المادة 17 من الدستور على أن: (للأموال العامة حرمة وحمايتها واجب على كل مواطن) وكذلك المادة 14 من قانون حماية الأموال العامة في نصها (كل موظف عام أو مستخدم أو عامل تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال او مصالح الجهة التي يعمل بها أو يتصل بها بحكم وظيفته أو بأموال الغير أو مصالحه المعهود بها إلى تلك الجهة، بأن كان ذلك ناشئًا عن إهمال أو تفريط في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها أو عن إساءة في استعمال السلطة داخل البلاد أو في خارجها...)، وقد أوصت لجنة حماية الأموال العامة بإحالة عدد من الوقائع التي تضمنها استجواب وزير الإعلام السابق سلمان الحمود وتقرير ديوان المحاسبة للعام 2015/2016 إلى النيابة العامة وأكدت اللجنة في تقريرها عن تلك الوقائع انها انطوت على شبه جرائم العدوان على المال العام وارتباط بعضها بجرائم التزوير في محررات رسمية.

وعلى ضوء ذلك يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي:

1 - ما الإجراءات التي اتخذتها وزارة الإعلام حيال المتسببين في هدر المال العام نتيجة التباطؤ أو التقاعس في تنفيذ مهامهم استنادًا إلى تقرير لجنة حماية الأموال العامة السادس عشر؟ مع تزويدي بنسخة من تحقيقات الوزارة في هذا الشأن إن وجدت.

2 - نسخة من جميع التعاقدات التي تمت بين الوزارة والمستشارين غير الكويتيين دون موافقة ديوان الخدمة المدنية وفقا لما ورد في تقرير لجنة حماية الأموال العامة مع بيان السند القانوني لتلك التعاقدات ورواتبهم وجنسياتهم ومؤهلاتهم الدراسية والجهات التي يعملون فيها داخل دولة الكويت.

3 - تمى إلى علمي أن أحد المستشارين القانونيين يعمل حتى الآن في وزارة الإعلام على الرغم من إفادة تقرير لجنة حماية الأموال العامة في إعادة النظر في الوضع الوظيفي له فما صحة ذلك؟ وما هو السند القانوني في استمرار عمل هذا المستشار القانوني في الوزارة بعد تقرير اللجنة؟ وما الإجراءات التي قامت بها وزارة الإعلام في التجديد للمستشار المذكور؟ مع تزويدي بنسخة من موافقة ديوان الخدمة المدنية على التجديد إن وجد وبيان المكافآت والمزايا المالية التي تقاضاها المذكور واللجان وفرق العمل التي شارك فيها والأعمال التي يقوم بها أو المكلف بها حاليا في الوزارة وذلك بشكل مفصل منذ بداية التعاقد معه حتى تاريخ ورود هذا السؤال.

4 - ما الآلية المتبعة في وزارة الإعلام للتجديد لوظيفة مستشار أو كبير اختصاصي لغير الكويتيين؟

برعاية الأمين العام علام الكندري

نقابة العاملين في مجلس الأمة أقامت غبقتها الرمضانية

برعاية الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري اقامت نقابة العاملين في الأمانة العامة لمجلس الأمة غبقة رمضانية مساء أمس الاول في القاعة متعددة الأغراض بمبنى صباح الأحمد للنواب.

وكرم الأمين العام المساعد لقطاع الخدمات الهندسية خالد المطيري ورئيس النقابة الزميل جمال الشلاحي خلال الغبقة مؤسسي نقابة العاملين في مجلس الأمة بمناسبة مرور 15 عاما على تأسيسها.